

آراء المقريري في التخلف الاقتصادي وأثره على المجتمع

(دراسة مقارنة)

م.م. وفاء عويد مثكال يوسف

المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة/ الثالثة

Remax.mazxum@gmail.com

الملخص:

نسعى من خلال هذه البحث إلى إلقاء الضوء على أهم الأفكار الاقتصادية التي تبناها العلامة المقريري التي ظهرت في وقته من خلال كتبه المعترية، ولاسيما كتابه الموسوم "إغاثة الأمة بكشف الغمة"، باعتباره رائداً من رواد الفكر الاجتماعي والاقتصادي، فقد ركز من خلال هذا البحث على مشاكل ومسببات التخلف الاقتصادي وأثره على مختلف الطبقات والتقسيمات الاجتماعية المختلفة، إذ أن التخلف (الفقر الاقتصادي) أي بمعنى الفشل في تحقيق الرفاه الاقتصادي لمعظم سكان الدولة، وقد يعني الفشل في أداء الاقتصاد وانخفاض مستوى الدخل القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة، وقد يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

ومن هنا اهتم المقريري بالمشكلات الاقتصادية وقدم لنا أفكاراً عن بعض الظواهر النقدية، ودرس ظاهرة المجاعة، أو ما يمكن التعبير عنها بالأزمة في المجتمع الرأسمالي، فقد شخّص النقص في إنتاج قيم الاستعمال من المنتجات والسلع وارتفاع أثمانها، وبين أثر العامل النقدي فيما يتعلق بكمية النقود في النشاط الاقتصادي من خلال أثرها في المستوى العام للأثمان، كما لاحظ افتقاد النقود المعدنية النفيسة (الذهبية والفضية) تاركة المجال للنقود النحاسية في التداول خلال فترة المجاعة، وذلك لأن ارتفاع الأثمان قد خفض من القيمة الشرائية للنقود.

الكلمات المفتاحية (الفقر - التخلف - الاسلام).

Al-Maqrizi's views on economic backwardness and its impact (Comparative study)on society

Wafaa Awaid Mithkal Yousef

General Directorate of Education, Baghdad, Rusafa / Third

Abstract:

Through this research, we seek to shed light on the most important economic ideas adopted by Allama al-Maqrizi that appeared in his time through his considered books, especially his book entitled "Relief to the Nation by Uncovering the Grief", as a pioneer of the pioneers of social and economic thought, he focused through this research on The problems and causes of economic underdevelopment and its impact on different classes and different social divisions, as underdevelopment (economic poverty) means failure to achieve economic well-being for most of the population of the country, and may mean failure in the performance of the economy and a low level of national income compared to developed countries, and may mean failure to make full use out of production due to the backwardness of technical knowledge and the failure caused by the resistance of social institutions.

Hence, Al-Maqrizi was interested in economic problems and gave us ideas about some monetary phenomena, and studied the phenomenon of starvation, or what can be expressed as the crisis in the capitalist society. Economic activity through its impact on the general level of prices, as he noted the lack of precious metal coins (gold and silver), leaving room for copper money in circulation during the famine period, because the high prices reduced the purchasing value of money.

Keywords (poverty - backwardness - Islam).

المبحث الأول

مفهوم التخلف الاقتصادي

في البداية يجب أن نشير إلى أن التخلف الاقتصادي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد ومعني ذلك أنها ظاهرة تتفاعل في إيجادها جميع جوانب المجتمع بدرجة أو بأخرى حيث أن التخلف الاقتصادي لا يوجد في مجتمع ما بمفرده متعايشا مع تقدم

سياسي واجتماعي وإنما يوجد وسط تخلف سياسي واجتماعي وثقافي ومن ثم فإن توفير نظام سياسي واجتماعي وثقافي رشيد يمكن أن يحقق مستوى اقتصادياً متقدماً. والتنمية الاقتصادية وهي مطلب غالب الدول النامية لا تتم في صورة أحادية حيث أنها عملية إنسانية شاملة تتطلب متغيرات اقتصادية وكذلك عوامل نفسية واجتماعية (نامق، ١٩٩٣، ص ١٨).

وبالتالي فإن الانصراف نحو التركيز علي المتغيرات الاقتصادية وحدها دون الوضع في الاعتبار الأهمية النسبية لباقي المتغيرات الأخرى الثقافية والاجتماعية والسياسية هو تشويه لحقيقة ومعني التخلف الاقتصادي.

إن لفظ العالم الثالث يطلق علي الدول المتخلفة والتي تتمثل في الدول التي يقل متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية لسكانها عن البلاد المتقدمة وذلك علي الرغم من إمكان تحسين الأوضاع الاقتصادية فيها بوسائل معروفة وواضحة (شافعي، د.ت، ص ١٩). ومن خلال هذا التعريف فإن مفهوم التخلف الاقتصادي يفترض وجود موارد كافية يمكن استغلالها والاستفادة منها ولكن لا يتم استغلالها وبالتالي فهذا التعريف يميز بين الدول الفقيرة التي تقل فيها الموارد والثروات، وقد تكون هذه الدول الفقيرة راغبة في التقدم، ولكن لفقير إمكانياتها المادية تقهدها عن النمو أما الدول المتخلفة فسبب تخلفها لا يرجع إلى محدودية الموارد الإنتاجية كما في الدول الفقيرة بقدر ما يرجع إلى الاستخدام الرديء للموارد الاقتصادية، وهذا الاستخدام الرديء قد يأتي في صورة إهمال الموارد تماماً أو الاستخدام الجزئي لها أو سوء استخدامها كأن تستخدم في نشاط صحيح بنسبة خاطئة أو تستخدم في نشاط خاطئ من الأصل، هذا إلى جانب أسباب أخرى قد تأتي من خارج العملية الإنتاجية كالبينة المحيطة بالعملية الإنتاجية وآثار خصائصها السلبية عليها وكذلك الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية كالاستثمارات الأجنبية وطبيعة المنتجات المتبادلة. والتخلف الاقتصادي ينشأ

في بيئة مختلة اجتماعيا وحضاريا حيث أن الدول المتخلفة اقتصاديا متخلفة حضاريا أيضا.

ومما سبق نخلص إلى أن التخلف الاقتصادي ليس مرادفا للفقر وإنما هو خلل اقتصادي وحضاري واجتماعي ساعدت علي نشوئه عوامل عديدة وتميزت الدول المتخلفة بوجود موارد ضخمة مع توافر إمكانيات بشرية ومادية لازمة للارتفاع بمستوي المعيشة ومع وجود تخلف في طرائق الإنتاج والتنظيم الاجتماعي والتطبيقات الاقتصادية لاستغلال هذه الموارد ومن ثم النهوض بالدولة المتخلفة والوصول بها إلى درجات عالية من النمو الاقتصادي.

استخدمت في قياس ظاهرة التخلف الاقتصادي وتحديد مداها ومستوى أو درجة التقدم أو التخلف بين الدول المختلفة معايير متعددة. فمثلاً معيار مستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أتخذ معيارا مناسباً للفرقة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة وترتيب الدول المتخلفة بالنسبة لبعضها البعض، ويعتبر بعض الباحثين أن الدول المتخلفة هي التي يقل فيها متوسط دخل الفرد في السنة عن مقدار معين من الدولارات أو أن الدول النامية لا يتجاوز فيها دخل الفرد في السنة عن ٤/١ متوسط دخل الفرد الأمريكي (شافعي، د.ت، ص ١٩).

كما تقسم دول العالم المختلفة إلى مجموعات تبعا لمستويات متوسطات الدخل.. هذه المجموعات هي الدول الشديدة التخلف والمتخلفة نوعا والدول المتقدمة نسبيا والدول المتقدمة. ويعتري هذا المقياس قصورا واضحا حيث لا يكفي وحده كمعيار دقيق للدلالة علي الأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة في الدول المتخلفة وطرق التوزيع فيها كما أنه علي الرغم من انخفاض مستويات الدخل الفردية في الدول النامية بصفة عامة إلا أن هناك من هذه الدول دولا نفطية يزيد فيها متوسط دخل الفرد عن متوسط الدخل الفردي السائد في كثير من دول العالم تقدماً.

ولتلافي القصور في هذا المقياس فإن بعض الاقتصاديين يري أن يضاف إلى هذا المقياس بعض المقاييس الأخرى التي تعبر عن مستوى الاستهلاك من سلع أساسية وبعض سلع الرفاهية الاجتماعية كالمياه والكهرباء والتلفزيون والمستوي التعليمي للسكان ومستوي الرعاية الصحية المتوفرة لهم (شافعي، د.ت، ص ٢٠).

وهي جوانب هامة توضح نواح من معيشة السكان إلا أنها لا تعبر عن كافة النواحي التي يتعين التعرف عليها للحكم علي مدي تقدم دولة أو تخلفها كإهماله لنواحي هامة كالإنتاجية والعمالة ومستوي الفن الانتاجي والادخار والاستثمار ومدي توافر الموارد الانتاجية للاقتصاد وطبيعة استغلال الموارد المتاحة ومدي التناسق بين قطاعات ومؤسسات الاقتصاد المختلفة.

وقد أدي ذلك إلى وضع أكثر شمولية للفرقة بين الدول النامية والدول المتقدمة وهو مدي قدرة الدولة علي توفير احتياجات السكان الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية والنفسية وغيرها من سائر الاحتياجات الإنسانية ووفق هذا المعيار فإن (الدولة المتخلفة هي التي توفر لسكانها من احتياجاتهم قدرا أقل مما توفره الدول المتقدمة)(مشهور، ١٩٧٦، ص ٣٠).

إلا أنه معيار غير قابل للقياس في حد ذاته ولا يوجد هناك طريقة لترجمته إلى مقياس عملي لتقدير مدى إشباع هذه الحاجات لعدم وجود معايير موضوعية لتقدير هذه الاحتياجات والتي تختلف باختلاف الأفراد والبيئات والفترات الزمنية وغيرها من عوامل أخرى عديدة ولأنه أيضا لا يبين الموارد المتاحة للمجتمع ومدى استغلال هذه الموارد وأساليب هذا الاستغلال أو تكلفته.

ونخلص مما سبق بأنه من الصعب الوصول إلى تعريف مانع جامع لا يعتريه القصور لمقياس التخلف الاقتصادي وليس معني ذلك إسقاط أدلة هذه المعايير التي أبرزت درجات التخلف ولكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن هذه المعايير تتبع مدارس

فكرية تختلف عن واقع الدول المتخلفة ولذا فإن هذه الدراسات التي تتبع من تلك المدارس عادة ما توصي بعلاج لهذه المشاكل من خلال سياسات واستراتيجيات إنمائية قد لا تتناسب ظروف هذه الدول النامية وحاجتها إلى وسائل معينة للعلاج أو أنها تفرض عليها من خلال مؤسساتها الاقتصادية طرقاً لا تتناسب مع بيئتها الاقتصادية ولا تتفق مع استراتيجيتها الاقتصادية ومن ثم تقع فريسة لحالة من التبعية الفكرية والاقتصادية.

وهنا يبرز الفرق بين الفقر والتخلف في المفهوم الإسلامي، وكالآتي:

١- المفهوم الإسلامي للفقر:

يرى أنه (عدم القدرة علي الحصول علي الاحتياجات الضرورية لعدم توافر أسباب العيش الكريم الرغد وهو ما يعني العوز والتعرض للجوع والحرمان والإملاق) (عبد العظيم، ٢٠٠٠، ص ٢٠). ومن ثم فجهود التنمية وعمارة الأرض في الإسلام تهدف إلى رفع مستوي المعيشة وتحسينه بانتظام بما يكفل توفير حد الكفاية لجميع الأفراد أي اغناء كل فرد بحيث يكون قادراً علي الإنفاق علي نفسه وعلي من يعول وذلك تمييزاً له عن حد الكفاف الذي يعد الحد الأدنى للمعيشة.

ولا يقتصر توفير حد الكفاية علي ضرورات الحياة اليومية من مأكلاً ومشرباً وملبس ومسكن بل يمتد إلى ما يلزم لتهيئة حياة كريمة للفرد مثل توفير الرعاية الطبية والتعليم الأساسي وسبل الزواج أي كل ما يجعل الفرد يلحق بالمستوي المعيشي السائد في المجتمع.

والفقير في المفهوم الإسلامي هو من لا يملك قوت يوم وليلة لقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) (من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكثر من النار فقيل وما حد الغني يا رسول الله؟ قال شبع يوم وليلة) - رواه أبو داود (ابن حزم، ب.ت، ص ١٥٢).

٢- المفهوم الإسلامي للتخلف الاقتصادي:

فإن الناظر في القرآن الكريم والسنة النبوية ليدرك أن الإسلام ينظر إلى التخلف علي أنه تراخ عن العمل والسعي في طلب الرزق وعمارة الأرض بشكل فعال فإن الله قد أعطي للإنسان العديد من الثروات والنعم التي لا تحصي وطالبه بعمارة الأرض يقول تعالى: ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾ (هود: ١٦٢) وأن الإسلام يساعد الفقراء من مال الصدقة ولا يساعد المتخلفين أو القاعدين عن العمل بغير عذر وحديث الرسول (ص) مع الرجل الذي يريد مسألة وباع له الرسول ما يملكه في بيته عن طريق المزاد وقال له اذهب واحتطب وبع ولا أرينك إلا بعد خمسة عشر يوماً لهو دليل بين علي مقت الرسول للقاعدين والمتخلفين.

وهكذا فرق الإسلام بين الفقر والتخلف واعتبر الفقير له حق معلوم في الزكاة وموارد بيت المال أما المتخلف عن ركب التقدم فقد لعنه وتوعده إذا سأل وهو قادر علي الكسب. وعمارة الأرض وهي مطلب شرعي غير مقصور علي البعد المادي المتمثل في إنتاج ما من المنتجات بل يشمل أبعاداً أخرى اجتماعية وثقافية وأخلاقية حيث تهدف عمارة الأرض إقامة مجتمع المتقين الذي يتمتع بمستوي معيشي طيب يصل إليه بزيادة الإنتاج إلى أقصى حد مع استشعار تقوى الله في ذلك فإذا أصيب المجتمع بمصيبة التخلف ومن ثم فإن هناك ثلاثة معايير يمكن النظر إليها علي أنها تفرقة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة وذلك في المفهوم الإسلامي:

١- وجود الموارد الطبيعية الملائمة.

٢- وجود الجهد البشري الفعال الذي يتعامل مع تلك الموارد أو يحيلها إلى منتجات نافعة.

٣- وجود القيم التي تضمن بصفة مستمرة تفاعل الجهد البشري مع الموارد ومن ثم دوام عملية الإشباع المتزايد للحاجات.

إذا تواجدت تلك العناصر مجتمعة يعتبر المجتمع مجتمعاً متقدماً أو بالتعبير القرآني مجتمعاً يحيا حياة طيبة تجمع بين رغد العيش واطمئنان النفس يقول تعالى:

﴿من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة﴾ (النحل: ٩٧).

وتعد عمارة الأرض من أهم الأعمال الصالحة. وإذا تخلف فيه عنصر من العناصر السابقة فقد المجتمع طيب الحياة فإذا خلا من الموارد الطبيعية المناسبة فعليه أن يبذل قصارى جهده في تعويضها وإلا كان فقيراً وليس متخلفاً ما دامت بقية العناصر قائمة.

وإذا فقد الجهد البشري في عمليات الإنتاج مع توافر الموارد فإنه في تلك الحالة يعتبر متخلفاً ففي إمكانه التقدم ولم يفعله وإذا فقد مجموعة القيم الصالحة التي تضمن دوام التلاحم ونمو الإنتاج وعدالة توزيعه فإن ضخامة إنتاجه الاقتصادي لن تستمر طويلاً وإذا كان متقدماً فهو تقدم وفتي سرعان ما يزول يقول تعالى: ﴿ضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون﴾ (النحل: ١١٢).

ومما سبق نخلص إلى أن الإسلام ربط المشكلة بالإنسان وبما هو عليه من قيم أي ربط المشكلة بجذورها الثقافية والاجتماعية العميقة مع عدم تجاهل عنصر المال ولا عنصر النشاط الاقتصادي للإنسان أي العنصر المادي في التقدم.

٣- ظاهرة التخلف الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية وكيفية قياسها

إن جميع البلدان الإسلامية تعاني اليوم من التخلف الاقتصادي فهذا لا خلاف حوله حيث وقعت هذه الدول في قارة التخلف الاقتصادي كما أن معظم تلك البلدان قد أخفقت في أن تكون لها آلية نمو ذاتية نابعة من داخلها فقد نتج التخلف الاقتصادي من تمزق النظام الاجتماعي للمجتمعات الإسلامية بسبب الهيمنة الأجنبية الطويلة وأدى شلل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى عجزها عن الوفاء

بحاجات الناس وإحداث تطور حقيقي، حيث ربط الاستعمار اقتصاده باقتصاديات الدول الإسلامية تكملة له وكرتباط التابع بالمتبوع حيث حرص الاستعمار علي عدم السماح للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية أن تلعب دورا في إحداث عملية نمو ذات جذور محلية بل علي العكس، فقد حرص علي أن تحدث التنمية الاقتصادية علي يد أنواع من المؤسسات الغربية.

٤- قياس التخلف الاقتصادي في المفهوم الإسلامي

حيث ركز المنهج التقليدي علي معدل تزايد الدخل الفردي الحقيقي كمقياس للتنمية والتخلف الاقتصادي وزاد عليه مؤشرات أخرى مثل معدل البطالة والعدالة في توزيع الدخل وغيرها إلا أن هذا المقياس لا يصلح وحده لقياس التخلف في المفهوم الإسلامي حيث يري أحد الباحثين أن المقياس الصحيح يجب أن يتعدى استخدام كل نماذج النمو الإجمالية المبسطة والتي تهتم بالتركيز علي الحد الأقصى لمعدل النمو علي أنه المؤشر الوحيد للتنمية وأن عدم تحقيقه يمثل صورة للتخلف، إذ أن هناك المقياس الاجتماعي ومدى توزيع ناتج التنمية علي مستحقيها (خورشيد، ١٩٨٥، ص ٤٥).

ويقترح البعض مقياسا آخر للتخلف الاقتصادي بعد رفض مقياس دخل الفرد في المتوسط ويسمي المقياس الإسلامي وهو الوضع الحقيقي لكل فرد في المجتمع في صورته الحقيقية المتمثلة في السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها (شوقي، ١٩٧٩، ص ٨٠)، علي أنه لم يتضح الفرق بين هذا المقياس ومعدل الدخل الفردي الحقيقي الذي بسطته كتابات التنمية الاقتصادية في المنهج التقليدي.

ويقترح آخرون مقياسا للتخلف والتقدم من خلال مدى الالتزام بالإسلام كعقيدة أو شريعة ويمكن في ذلك استخدام مؤشرات معينة مثل مدى الأخذ بالأصول والمبادئ

الدستورية في نظام الدولة ومدى إقامة المؤسسات الإسلامية ونشر الدعوة وتوفير المساجد وأجهزة البر وجهاز الحسبة وما إلى ذلك (عفر، د.ت، ص ٣٠).

ومما سبق نخلص إلى أن محاولة تفسير ظاهرة التخلف التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية من منظور إسلامي تحتاج منا إلى وقفة للتعرف على ماهية هذه المجتمعات وذلك لأن ظاهرة التخلف لها سمات عامة تشترك فيها الدول المختلفة بغض النظر عن الدين والذي يجعل ظاهرة التخلف في الدول الإسلامية لها سمات خاصة بها هو أن كثيرا من المجتمعات الإسلامية في زمننا قد ورثت الإسلام كدين تؤدي فرائضه الدينية على أحسن تقدير، أما ما يتعلق بما يتطلبه الدين الإسلامي من ممارسات يومية وأنظمة وغيرها فلا وجود له ولهذا فإن تفسير ظاهرة التخلف التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية الحالية لا تختلف مع ظاهرة التخلف التي تعاني منها الدول غير الإسلامية بما تشتمل عليه من سمات، والمسألة لم تعد مسألة انتقال الجنوب من حالة التخلف إلى مصاف الشمال المتقدم على الرغم من أن هذا الانتقال شبه مستحيل بل إن المسألة هي كيف يمكن تحقيق نموذج عالمي بديل يتجاوز الأزمة الحضارية التي بلغت تجارب الدول المتقدمة نفسها وهي تجارب قامت على مفهوم السيطرة ذي حدين : سيطرة الإنسان على الإنسان وسيطرة الإنسان على الطبيعة وهو مفهوم كانت نتيجته تفاوتاً في المشهد بين بلدان أو طبقات غنية تتمتع بمستوى معيشي واستهلاكي مرتفع وبين بلدان أو طبقات ما زالت تشكو من الجوع والحرمان والفقر والجهل والبؤس والتخلف من جهة وإخلالا رهيبا في النظام الطبيعي إلى حد بات يهدد مستقبل الحياة على الأرض من جهة أخرى.

وبالتالي تبقى الحاجة إلى نموذج بديل يتجاوز هذه النماذج ومنظومة أخرى تحقق المصالحة بين الإنسان والإنسان من جهة والإنسان والطبيعة من جهة أخرى وكله لا يأتي إلا من خلال العودة إلى تعاليم الله وشريعة السماء.

المبحث الثاني

آراء المقريري في التخلف الاقتصادي

عبر المقريري عن مفهوم التخلف الاقتصادي بالخراب مرة وبالفاسد مرة اخرى ووصفه بالخلل وقد استخدمه لعدد اسباب ادت الى ذلك عندما اكد على ان الغلاء في الاسعار وكثرت الحروب والفتن بين أهل المجتمع الواحد داخل الدولة كما ان الخراب الذي اصاب الريف وحاجة الفقراء والمسكنة على الناس ومصادرة أموالهم وكثرة الظلم الذي وقع عليهم كل هذا تسبب في الخراب في مصر واسواقها(المقريري، ب.ت، ص٤٧٤-٤٧٥).

كثيرا ما اكد المقريري على (الخراب) معبراً عن التخلف الاقتصادي من خلال الاسباب التي ساهمة فيه وهي قلة الانتاج ومصادره وطلق عليه مظاهر التخلف لأي مجتمع وان قلة الانتاج سببها الظلم والمغارم الكثيرة على المنتجين (المقريري، ب.ت، ص٤٤) وهذا يؤدي الى استمرار الغلاء وقلة ما يحتاج اليه وحدثت المجاعات (المقريري، د.ت، ص٤٢-٤٣) التي هي من مظاهر التخلف وانتشار الامراض.

وان الاسباب المؤدية الى قلة الانتاج يحدث الغلاء والمجاعات عندها تزداد تكلفة الانتاج وهذا بدوره يساهم بالتدهور وهو نتيجة حدوث التخلف وخاصة في القطاع الزراعي الانتاجي وهذا ما يتبعه تدني الدخل الفردية واستيلاء الفقر على الناس وفي ذلك يقول معقباً على ارتفاع الانتاج "... فخرّب بما ذكرنا معظم القرى وتعطلت أكثر الاراضي فقلت وغيرها مما تخرجه الارض" (المقريري، د.ت، ص٤٦-٤٧).

وفي هذا المجال استخدم المقريري الخراب ويصفه انه مظهر من مظاهر التخلف وهو الفقر والعوز وفي هذا بين ذلك بقوله: "وقد شمل اقليم مصر مدنها واريافها الخراب ولا سيما الوجه القبلي فمن شدة فقر أهله وفاقتهم وسوء أحوالهم لا يتبايعون الا بالغلل لعدم الذهب والفضة" (المقريري، د.ت، ص٧٠٥).

ومن هذا نرى ان هنالك دلالات على ان التخلف يسبب انخفاض الدخل وهو ما يتسبب فيه سوء التغذية وبدوره ما يترتب عليه انخفاض الكفاية البشرية او انعدامها نتيجة اعتلال انتشار الامراض وكثرة الوفيات(عجمية، ب.ت، ص ١٩)، فقد اظهرت الدراسات الحديثة العلاقة بين الدخل والامراض فتبين ان الاسر الفقيرة تكون لديها امراض تسبب الاعتلال والعجز اكثر من الاسر ذات الدخل المرتفع (الطويل، ١٤٠هـ، ص ٣١)، وهذا ما اكد عليه المقريري انه يرتبط دائما بين المجاعات والامراض وقلة الانتاج.

وأشار المقريري للتخلف بانه الخل وعدم الاهتمام بتعمير البنية الاساسية للقطاع الزراعي الذي هو اهم اسباب التخلف في هذا القطاع فيقول: "صار يجبى من البلاد مال عظيم ولا يصرف منه شيء البته (أي في عمل الجسور) بل يرفع الى السلطان ويتفرق كثير منه بأيدي الاعوان ويسخر أهل البلاد في عمل الجسور فيجئ الخلل" (المقريري، ب.ت، ص ١٠١)، وفي هذا النص نرى ان احد دلائل التلف هو قلة راس المال الثابت مثل الجسور والطرق وغيرها اي البنية الاساسية او التحتية التي يقوم عليه اساس العمران، وهذا نتيجة لفقدان سياسة اعمار ما تلف بسبب توجيه ما يجبى من الناس من الاموال يذهب الى الاستهلاك في غير محلة ويكون خارج الاستثمار وهو بدوره يسبب التخلف وعدم التطور في التنمية.

وقد عبر المقريري عن التخلف بالخراب والخلل في ان واحد وهو يتحدث عن سبب مهم في حدوثه وهو الفساد الاداري والسياسي ونتائجه على المجتمع بقوله " لا جرم ان أخرجت أرض مصر والشام من حيث يصب النيل الى مجرى الفرات يسوء أباله الحكام وشدة عبث الولاة وسو تصرف أولى الامر حتى انه ما من شهر الا ويظهر من الخلل العام ما لا يتدرك فرطه" (المقريري، ب.ت، ج ٢، ص ٢١٤)، ومن هنا يتفق مع ابن خلدون ان حدوث التخلف متى ما وجد أسبابه أنما يحدث بالتدرج شيئا فشيئا وهذا

يكون من عدم معرفة القائمين على الامر بذلك لعدم معرفتهم به وتقديم مصالحهم على غيرها فذكر المقرئزي: "أن غاية مقاصدهم إنما هي أخذ المال على كل وجه أمكن أخذه فلهذا اختلت الاحوال" (المقرئزي، ب.ت، ج٤، ص٧٨٢)، وعبر المقرئزي عن مظاهر التخلف المجاعة وقلة الانتاج والفقر وغير ذلك بالفساد في اكثر من موضع.

وأن مصطلح الخراب الذي يرافق التعبير عن التخلف او مظاهرة منذ بزوغ راية الاسلام لذلك نرى الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) يقول اليه على مصر مالك الاشتر (رضوان الله عليه) "ومن طلب الخراج بغير عمارة أضرار البلاد وأهلك العباد... فإن العمران محتمل ما حملته، وإنما يؤتى خراب الارض من اعواز أهلها (البيهقي، د.ت، ج٦، ص٩٥)، يركز الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) على تهيئة الظروف المناسبة للمنتجين واهمها عدم استئصال الفوائض الاقتصادية من ايديهم وابقاء شيء لهم حتى يقعوا في الفقر والذي يعبر عنه بالعموز والذي يمثل العائق الأكبر لحركة الانتاج في المجتمع يفسر ذلك ان الفقر كان نتيجة التخلف الذي يعتبر سبب مهم من أسبابه.

وقد عبر ابو يوسف الى التخلف بالفساد (ابو يوسف، د.ت، ص٢٤)، وأما الاسدي فقد اشار الى انه الخراب مرة الفساد مرة أخرى (الاسدي، د.ت، ص٨٩).

وقد ورد مصطلح الفساد في القران الكريم وهذ دليل على التخلف بجوانبه المختلفة، كما في قوله تعالى: "ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ" (الروم: ٤١) وهذا يعني ان التخلف هو نتيجة للتفاعل السلبي بين الانسان وأعطاه الله سبحانه وتعالى من نعم يجب عليه أن يشكرها وان من دلائل الشكر لله الايمان فيه واستخدام نعمه فيما خلقت من أجله والابتعاد عن كل ما نهى عنه .

وقد ذكر ابن كثير في تفسيره ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الروم: ٤١)، هو النقص في الزروع والثمار بسبب المعاصي (ابن كثير، د.ت، ج ٢، ص ٤٣٥)، وهذه الآية الكريمة تشير الى التخلف الذي هو عقاباً تخلف شكر الانسان لنعم الله (عز وجل) لأنه لم يتبع اوامره وان يبتعد عن معاصيه، وفي هذا المعنى يبين لنا المقريري بقوله "وتزايدت غباوة أهل الدولة وأعرضوا عن مصالح العباد وانهمكوا في اللذات لتحقق عليهم كلمة العذاب" (المقريري، د.ت، ص ٤٥)، وقد أشار القران الكريم الى ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ (الاسراء: ١٦).

أن الكثير من الكتاب لا يفرق بين الفقر والتخلف رغم وجود فوارق جوهريّة بينهما إذ إن هناك بعض الدول المتقدمة يوجد بها فقراء وهو ما يعتبر دليلاً هاماً علي سوء توزيع الدخل القومي، ورغم هذا لا توصف بأنها دولة فقيرة أو دولة متخلفة وبالمثل هناك دول الجنوب يوجد بها أغنياء كثيرون غير أنه لا ينفي حقيقة كونها دولاً فقيرة.. أيضاً وجود فقر في دولة غنية لا تعتبر هذه الدولة متخلفة، والعكس صحيح (عبد العظيم، ٢٠٠٠، ص ١٢).

وهنا لابد من التفريق بين الفقر والتخلف مع التركيز علي مقاييس التخلف غير متجاهلين مقاييس الفقر في الفكر الاقتصادي التقليدي، يتم ذلك من خلال تعريف الفرق بين الفقر والتخلف في المنظور اللغوي، ثم لمعرفة الفروق الجوهرية بين الفقر والتخلف ومقاييس التخلف في الاقتصاد التقليدي، ويتعرض البحث أخيراً لمعرفة الفرق بين الفقر والتخلف في المفهوم الإسلامي.

أولاً : الفرق بين الفقر والتخلف من المنظور اللغوي

يعرف ابن منظور في كتابه لسان العرب الفقر (هو الحاجة وفعله هو الافتقار والفقير هو الذي نزعت فقره من ظهره فانقطع صلبه من شدة فقره أو الفقير المكسور الفقار يضرب مثلاً لكل ضعيف).

أما التخلف فيقول ابن منظور:

خلف الليث: الخلف ضد قدام وجلست خلف فلان أي بعده والتخلف التأخر وفي حديث سعد: فخلفنا فكنا آخر الأربع أي أخرنا ولم يقدمنا. ومنه الحديث الذي أخرجه مسلم (استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم) أي إذا بعضهم علي بعض في الصفوف تأثرت قلوبهم ونشأ بينهم الخلف وفي الحديث (لتسوون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم)- متفق عليه-. يريد أن كلا منهم يصرف وجهه عن الآخر ويوقع بينهم التباغض فإن إقبال الوجه علي الوجه من أثر المودة والألفة. (المحدث، ١٩٩٩)

ثانياً: الفرق بين الفقر والتخلف وكيفية قياس التخلف في الاقتصاد التقليدي.

الخاتمة

وردت في الخاتمة عدد من النتائج التي كانت معبرة عن القضايا المهمة التي أشار اليها المقريري وعالج من خلالها كثير من المشاكل التي مازلنا نعاني منها في الوقت الحاضر وهي تمثل العائق الكبير أمام التنمية في اكثر البلدان الاسلامية وخاصة في موضوع التخلف الاقتصادي الذي يقف عائقاً امام التنمية في تلك البلدان. وقد بين الأثر المستوى الإيماني داخل المجتمع داخل المجتمع ودوره في إحداث التخلف كسنة من سنن الله (عز وجل) الكونية لذلك يستدعي من القائمين على امور المسلمين ان يتجاوزا النظرة المادية المجردة في محاولاتهم لايجاد الحلول او دراسة اسباب التخلف وهو معرفة دور الايمان والطاعة وضدهما في احدث التخلف وهذا

يدفعهم الى اقامة المؤسسات الدينية او دعم القائمين عليها للعناية بها وترجمتها الى واقع.

وأبرز المقريري التصور الصحيح للتنمية واسبابها للقضاء على التخلف وانها ليست مادية مجردة بل الاهتمام بالإنتاجية التي تسهم في رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وتوفير متطلباتهم المختلفة.

المراجع والمصادر

- ١- البيهقي ، أبو بكر احمد بن الحسين بن علي ،(ت-٤٥٨هـ):
 - السنن البيهقي ، (بيروت- د- ت).
 - ٢- ابن حزم، علي بن محمد(ت ٤٥٦ هـ):
 - المحلى، دار التراث، القاهرة، بدون تاريخ.
 - ٣- بن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي، (ت-٧٧٤هـ):
 - تفسير القران، (بيروت- ١٤١٢هـ).
 - ٤- المقريري، احمد بن علي(ت - ٨٤٥هـ):-
 - أغاثة الامة بكشف الغمة، الاسكندرية- ١٩٩٩.
 - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، منشورات دار احياء العلوم، (لبنان- د، ت).
 - السلوك لمعرفة دول الملوك ، بيروت ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
 - ٥- أبو يوسف القاضي، يعقوب بن إبراهيم (ت - ١٨٢ هـ)
 - الخراج، (القاهرة- ١٣٥٢).
- المراجع الحديثة
- ١- الاسدي، التيسير(د- ت - د- م).

- ٢- حمدي عبد العظيم، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠.
 - ٣- خورشيد أحمد، التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، ترجمة الدكتور رفيق المصري، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢، مجلد ٢، السعودية، عام ١٩٨٥.
 - ٤- شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩.
 - ٥- صلاح الدين نامق، الجوانب الأخلاقية في التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.
 - ٦- عبد المنعم عفر، مشكلة التخلف (د- م- د- ت).
 - ٧- محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة (د- ت).
 - ٨- محمد عبد العزيز عجمية ورفاقه، مقدمة التنمية والتخطيط، (د- ت- د- م).
 - ٩- موسوعة المحدث، الاسطوانة الليزر الإصدار ٨.٣، ١٩٩٩.
 - ١٠- نبيل صبحي الطويل، الحرمان والتخلف في ديار المسلمين، ط٣، بيروت، ١٤٠٨ هـ.
- الرسائل الجامعية:—
- ١- أميرة عبد اللطيف مشهور، الصناعات البيئية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٧٦.